



دورة عام ٢٠١٨

البند ١٨ (ز) من جدول الأعمال

قرار اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨

[بناء على توصية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة (E/2018/44)]

١٢/٢٠١٨ - تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السابعة عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٢٦/٢٠١٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ و ٢٣/٢٠١٧ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس اتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"،

وإذ يؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(١)،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق.



وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٧/٦٩ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية للتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٢)، التي دخلت حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٠/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الذي أقرت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة الأهمية للتمكين من تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلق بتشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ يهوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحكومة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها،

١ - **يحيط علما** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السابعة عشرة^(٣)، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة بشأن إعداد المؤسسات والسياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٤)، بما في ذلك فيما يتعلق بالآثار المترتبة بالنسبة للمؤسسات العامة على استراتيجيات العمل المتكامل من أجل إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود، وفقا لمواضيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨؛

٢ - **يدعو** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة عام ٢٠٣٠ في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛

٣ - **يرحب** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجددا أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 2349, No. 42146.

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٨، الملحق رقم ٢٤ (E/2018/44).

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

تعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٤ - **يسلم** بالدور الحاسم الذي تضطلع به المؤسسات في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ويدعو المؤسسات إلى استحداث طرق عمل أكثر إبداعاً ومرونة وتكاملاً تحقيقاً لهذه الغاية، ويلاحظ أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة؛

٥ - **يكمر** أهمية الوزارات القطاعية في وضع السياسات وتنفيذها في مجالات اختصاص كل منها، مع مراعاة العلاقات المترابطة المتأصلة في أهداف التنمية المستدامة، ويؤكد أنه قد يكون من المفيد دعوة هذه الوزارات لتحديد أهداف التنمية المستدامة والغايات التي ستكون مسؤولة عن تحقيقها بصفة خاصة وتكييف أو وضع خطط أو استراتيجيات التنفيذ ذات الصلة، وذلك بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وقرر بدور وزارات المالية في التمكين من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بذلك؛

٦ - **يلاحظ** أن تحقيق قدر أكبر من اتساق السياسات والمؤسسات يتطلب وجود نُهج مختلفة، من قبيل التكامل والتنسيق والمواءمة والحوكمة المتعددة المستويات والتوافق والمصالحة وبناء القدرات والتمكين وإصلاح القطاع العام، وأن المجتمع المدني والقطاع الخاص شريكان حاسمان في هذا المسعى؛

٧ - **يسلم** بأن تعزيز الاتساق يتطلب استخدام أدوات وآليات تدرج ضمن أساليب الحوكمة القائمة على التسلسل الهرمي والشبكات والأسواق بطرق تتماشى مع السياقات الوطنية والتنظيمية كما تتسم بالابتكار قدر الإمكان؛

٨ - **يدعو** الحكومات والمنظمات الأخرى إلى حفز التدريب والتعلم بين الأقران من أجل تعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، بجملة أمور منها إنشاء شبكة عالمية من الممارسين المسؤولين عن تعزيز الاتساق على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وإدماج مسألة الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات في مناهج مدارس الإدارة العامة والمؤسسات التدريبية الأخرى؛

٩ - **يلاحظ** أن القدرات التحليلية والتشغيلية والسياسية المناسبة يلزم توافرها جميعاً في المؤسسات العامة من أجل تحقيق الاتساق على صعيد السياسات، وأن الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات يمكن إدماجه في نظم إدارة الأداء في القطاع العام؛

صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة

١٠ - **يؤكد** من جديد الحاجة إلى إجراء تحسينات مستمرة تتسم بالحس العملي في قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويؤيد مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة الواردة في تقرير اللجنة، بوصفها نقطة مرجعية أولية في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات وفي دعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة؛

١١ - **يشجع** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية ذات الصلة من أجل تفعيل المبادئ المذكورة، بعد الاضطلاع بعملية واضحة المعالم لتقييم جدوى أي ممارسة بالنسبة

للمبادئ والأدلة التي تبرهن على تأثيرها، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وإشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد؛

حشد موارد الميزانية وتخصيصها وإدارتها بفعالية

١٢ - **يسلم** بالدور الأساسي المنوط بالحكومات والمؤسسات العامة على جميع المستويات، وبجميع الجهات المعنية الأخرى، فيما يتعلق بحشد موارد الميزانية وتخصيصها وإدارتها بفعالية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال القوانين والسياسات والاستراتيجيات المناسبة؛

١٣ - **يسلم أيضا** بأن الاستدامة المالية والإدارة المالية العامة السليمة ضروريتان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن استدامة المالية العامة لا تتوقف على مجموع الإنفاق الحكومي أو على حجم الدولة، ولكن على هيكل القطاع العام وفعاليته؛

١٤ - **يلاحظ** أن بناء الثقة يشغل مكانا أساسيا في عمليات الميزنة وفي تعزيز العمل بإطار قانوني وتنظيمي فعال، وإطار للرصد والمساءلة يشتمل على عناصر المشاركة والانخراط في العمل وإدارة المخاطر، وأن الميزنة القائمة على المشاركة على المستوى المحلي بوجه خاص يمكن أن تساعد في بناء الثقة العامة وتيسير التماسك الاجتماعي؛

١٥ - **يلاحظ أيضا** أن زيادة الشفافية وتعزيز الانفتاح فيما يتعلق بالبيانات العامة المتصلة بالإيرادات ورصد النفقات على حد سواء كانت نتيجهما تعزيز استنارة المواطنين وزيادة الوعي بالنتج الذي يعود على المجتمع من الإسهام الضريبي، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على نشر البيانات المالية العامة في الوقت المناسب وبطريقة شاملة، بسبل منها البيانات الحكومية المفتوحة؛

١٦ - **يلاحظ مع القلق** انتشار النظم الضريبية غير الفعالة والتهرب الضريبي وتحويل الأرباح وإساءة استخدام المعاهدات والتدفقات المالية غير المشروعة، ويشجع الحكومات على تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز النظم الضريبية العادلة والفعالة، بوسائل منها تحسين إدارة عمليات تحصيل الضرائب من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي؛

١٧ - **يشدد** على الدور الحاسم الذي تؤديه مهمة التدقيق في الإدارة المالية العامة، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على تعزيز بناء القدرات ذات الصلة، وتعزيز استخدام أدوات من قبيل محاسبة التكاليف ومراجعة الأداء في الإدارة المالية العامة؛

توعية موظفي الخدمة المدنية وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم

١٨ - **يشدد** على أن القيادة على جميع مستويات الحكومة والإدارة العامة أمر بالغ الأهمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويرحب بما قامت، أو تقوم به، الحكومة على أرفع مستوياتها في بعض البلدان للمشاركة في تنفيذ تلك الأهداف؛

١٩ - **يدعو** الحكومات إلى إطلاق مبادرات لزيادة وعي موظفي الخدمة المدنية على جميع المستويات بخطة عام ٢٠٣٠ وترسيخ التزامهم بها، ويشجعها على الاضطلاع بأدوار قيادية والابتكار والابتعاد عن اتباع أساليب العمل المعتادة لكي يتسنى لها، في جملة أمور، التعامل مع الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، ويدعو الحكومات أيضاً إلى بناء قدرات ومهارات موظفي الخدمة المدنية في

مجالات من قبيل وضع السياسات المتكاملة والمتسقة والتخطيط والتنفيذ والاستشراق والتشاور وعمليات استعراض التقدم المحرز بناء على الأدلة، وجمع الإحصاءات والبيانات واستخدامها، والانخراط في العمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول؛

٢٠ - **يؤكد** ضرورة توفير القدر الكافي من الاستثمار في التدريب في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل زيادة فرص الحصول على المهارات التي يمكن أن تعزز قدرات وإنتاجية القطاع العام، وجذب الناس الذين تتوفر لديهم تلك المهارات إلى القوى العاملة في القطاع العام، ولا سيما بالنظر إلى ارتفاع معدل التقدم العلمي والتكنولوجي، فضلا عن تعقيدات تقديم الخدمات والسياسات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها؛

٢١ - **يسلم** بأن استخدام التكنولوجيات الجديدة وتشجيع الابتكار في القطاع العام ينبغي أن يقترن بأطر تنظيمية يمكن أن توفر التوجيه للحكومات، وتحد من مخاطر الآثار السلبية للتكنولوجيا والابتكار؛

٢٢ - **يشجع** الحكومات على كفالة احترام سيادة القانون والسلامة المهنية وإدارة الموارد البشرية على نحو فعال ومنصف؛

المشاركة والانخراط في العمل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والمساهمة في تحقيق التقدم

٢٣ - **يؤكد** أنه لا توجد خطة وحيدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن تحديد أجمع السياسات في سياق معين يتطلب المشاركة والانخراط في العمل بشأن مختلف الخيارات السياسية من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

٢٤ - **يدعو** الدول الأعضاء، بالتالي، إلى كفالة اتباع طريقة تشاركية وشاملة وتعاونية في وضع السياسات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويلاحظ أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة والانخراط في العمل لكفالة توافر الفرصة أمام مختلف قطاعات المجتمع المدني لإسماع صوتها، ويقر بالتحديات الخاصة التي قد تواجهها الحكومات على جميع الأصعدة في هذا الصدد في البيئات المشقة والمتضررة من النزاعات؛

٢٥ - **يشدد** على أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب إجراءات ليس من قبل الحكومات فحسب، بل أيضا من جانب العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يتطلب الشروع في شراكات فعالة في مجالات من بينها رصد التنفيذ؛

٢٦ - **يؤكد** أن الوعي بأهداف التنمية المستدامة وملكيته من قبل المؤسسات على جميع المستويات والمجتمع ككل أساسيان للتشجيع على تنفيذها، ويدعو الحكومات إلى بذل جهود متضافرة للتوعية بهذه الأهداف وتعزيز ملكيتها في صفوف السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية والمجتمع المدني وأوساط القطاع الخاص والمجتمع ككل؛

تعزيز حماية المبلغين عن المخالفات

٢٧ - **يشجع** الحكومات على جميع المستويات على اعتماد وتنفيذ تشريعات شاملة بشأن حماية المبلغين عن المخالفات تأخذ بنهج واسع النطاق إزاء حماية المبلغين، وعلى تعزيز الجهود الرامية إلى

وضع إجراءات حماية المبلغين عن المخالفات موضع التنفيذ، من خلال جملة أمور منها التثقيف العام، وكذلك الإجراءات والتوجيهات الموحدة، بالاستناد إلى نتائج آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتبادل الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، بما في ذلك نظم وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات؛

تعزيز وتجهيز المؤسسات في المجتمعات الحضرية والريفية

٢٨ - **يؤكد** أن عملية تحول المجتمعات في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية تتسم بنمو سكان المناطق الحضرية وزيادة عدد المهاجرين والشباب وكبار السن في العديد من المناطق، ويحث الحكومات على جميع المستويات على النظر في أثر التغيرات الديمغرافية على الحوكمة الحضرية وتمويل البلديات والنظم المالية المحلية والقدرات المحلية في مجال الوقاية من الصدمات الخارجية والتكيف معها والتخفيف من حدتها، وقدرة السلطات المحلية على كفاءة حصول جميع الأشخاص على الخدمات العامة؛

٢٩ - **يؤكد** أن الحكومات المركزية والمحلية على حد سواء، وبصرف النظر عن نموذج أو نطاق اللامركزية في البلد، تتحمل المسؤولية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن من المهم للغاية أن تعمل تلك الحكومات معا بروح من التعاون والشراكة؛

٣٠ - **يؤكد** أن موارد وقدرات الحكومات المحلية ينبغي أن تتناسب مع مسؤولياتها، ويشير بالتالي إلى أن المسؤولية عن تنفيذ أهداف وغايات محددة من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ينبغي أن تُنقل إلى المستوى المحلي، على أن يقترن ذلك بتوفير مستوى مناسب من الموارد المالية ومن تنمية القدرات؛

٣١ - **يذكر** القوة التحولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويرحب بتزايد استخدام الحكومات لهذه التكنولوجيا من أجل تقديم الخدمات العامة وأداء المهام الأخرى، وإشراك الناس في اتخاذ القرارات، مع ملاحظة استمرار وجود العديد من أشكال الفجوة الرقمية؛

المتابعة

٣٢ - **يطلب** إلى اللجنة أن تدارس، في دورتها الثامنة عشرة المقرر عقدها في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، موضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٩ وأن تقدم توصيات بشأنه؛

٣٣ - **يدعو** اللجنة إلى المساهمة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى والعمل على المساهمة في الاستعراض الشامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي سيجريه المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛

٣٤ - **يدعو أيضا** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات الجاري استحداثها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تتفاوت تفاوتاً شديداً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة؛

٣٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند التصدي لسد الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة

- لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ٣٦ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة تحقيقا للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛
- ٣٧ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

الجلسة العامة ٤١

٢ تموز/يوليه ٢٠١٨